الاستقطاب السياسي في شمال إفريقيا وتأثيره على مسار التحولات السياسية الراهنة

أ. حميد زعاطشي

قسم العلوم السياسية -جامعة بومرداس

لا تزال تطورات الأوضاع في منطقة شمال إفريقيا، بعد مرور سبع سنوات على عمر التحولات السياسية التي أفرزتها انتفاضات "الربيع العربي"، تتسم بالتأزم وعدم الاستقرار واستمرار حالة الغليان في بعض أقطارها، ولعل من أبرز مظاهر هذا التأزم هو الانتشار الواسع لفكر الاستقطاب بكافة أشكاله وصوره.

فجلّ دول المنطقة تشهد منذ نهاية عام 2010 استقطابا سياسيا حادا متعدد الاتجاهات، (إيديولوجي، ديني، مذهبي، طائفي، عرقي، وحتى إقليمي)، نشّطته جملة من العوامل، لعل أهمها الانتفاضات الشعبية التي شهدتها كل من تونس ومصر وليبيا، وكذا سوء أداء النخب السياسية ما بعد هذه الانتفاضات الشعبية، والتي أظهرت في معظمها عجزا فاضحا في بناء توافقات وطنية حول القضايا الكبرى، بالإضافة إلى مؤثرات إقليمية ودولية كانت وراء الرفع من منسوب الاستقطاب وتعميقه أكثر.

وهناك من يرى أنّ حالة الاستقطاب هذه حالة طبيعية، لأن الثورات والانتفاضات تمثل نقطة تحول بارزة نحو حقبة جديدة يعاد فيها تشكيل خريطة القوى والتيارات الفاعلة في المشهد الاجتماعي والسياسي. في حين يرى آخرون عكس ذلك، على أساس أنّ ارتفاع منسوب الاستقطاب يهيئ الساحة لأزمات عديدة قادمة، ويوفر جميع الشروط السياسية والنفسية والاجتماعية والاقتصادية والخارجية التي تُشعل فتيل النزاع في أي لحظة، وهو ما يعد عاملا مهما لتنفيذ السيناريوهات التفكيكية المحتملة التي تواجهها بعض دول المنطقة على غرار ليبيا، لاسيما وأن الاستقطاب تغذيه في الوقت الراهن عديد الحركيات الصانعة لعدم الاستقرار التي ظهرت في عديد الدول عقب انتفاضات "الربيع العربي".

ومن ثَم، فإنّ دراستنا تروم أساسا الإجابة عن الإشكالية الرئيسة التالية :

ما مدى تأثير الاستقطاب السياسي على مسار التحولات الراهنة في منطقة شمال إفريقيا؟

كما ستحاول إيجاد أجوبة للتساؤلات الفرعية التالية:

- ما مفهوم الاستقطاب السياسي؟ وما أشكاله ؟
- ما الأسباب الحقيقية وراء انتشار ظاهرة الاستقطاب السياسي في المنطقة بعد انتفاضات "الربيع العربي"؟
- ما السبل لتحقيق تسويات للخلافات والانقسامات السياسية على قاعدة التوافق الوطني في الدول التي شهدت انتفاضات شعبية؟
- ما مستقبل التحولات السياسية في المنطقة في ظل الاستقطاب السياسي الداخلي والإقليمي والدولي؟

وللإجابة عن هذه التساؤلات تنطلق الدراسة من فرضيتين أساسيتين مفادهما:

- استشراء الاستقطاب السياسي كمدخل لتجذير الانقسام داخل مكونات المجتمع وإشعال الأزمات فيه.
- كلما زاد تخوف المكونات السياسية من الإقصاء السياسي كلما زاد من محفزات الضغط في اتجاه خيار التشارك وترسيخ قناعة

تكريس التوافق السياسي والابتعاد عن الاستقطاب بغرض تأمين تواجدها في السلطة ودوائر صناعة القرار.

وبغية الوصول إلى هدف الدراسة فقد تم تقسيمها إلى المحاور التالية: يتناول المحور الأول ماهية الاستقطاب السياسي وأشكالُه و أسبابه وأهم المراحل التي مر بها، أما المحور الثاني فنحاول من خلاله معرفة طبيعة تأثير الاستقطاب السياسي على التحولات السياسية الراهنة في منطقة شمال إفريقيا، في حين نخصص المحور الثالث للحديث عن التوافق كآلية لاحتواء الاستقطاب السياسي وتحقيق استقرار الأوضاع السياسية والاجتماعية والأمنية في المنطقة، ونختتم دراستنا بالحديث عن مستقبل التحولات السياسية في المنطقة في ظل الاستقطاب السياسي.

1. الاستقطاب السياسي من حيث ماهيته وأشكاله وأسبابه

1.1 تعريف الاستقطاب السياسي polarisation politique

إنّ الاستقطاب في أبسط معانيه هو وجود قطبين متضادين كما في المغناطيس (شمالي، جنوبي) والكهرباء (موجب، سالب)[1]. كما تشير لفظة الاستقطاب إلى جمع الأجزاء في ناحية واحدة.

أما الاستقطاب السياسي، فهو حشد طاقات الأفراد بطريقة منظمة لدعم وتنفيذ برنامج سياسي محدد (رؤية واحدة) باستعمال أساليب وطرق مختلفة، وبناء على هذا المعنى فإن الاستقطاب السياسي هو نقيض التعدد ولا يؤمن به ولا يقبل باختلاف وجهات النظر، ويعرّف أيضا بأنه الاصطفاف السياسي[2].

ويحدث هذا الاستقطاب عادة عندما تنقسم آراء الناس وتتشعب مواقفهم السياسية حول قضية معينة من القضايا العامة التي يمكن أن تطرح للنقاش، فيؤدي ذلك إلى انقسام المجتمع بشكل صارخ على طول الخط تجاه أي قضية[3].

فالاستقطاب إذًا يخيرنا بين بديلين لا ثالث لهما، ولا تحكمه عادة قناعات راسخة أو برامج فكرية محددة، وإنما يخضع لنظام الولاءات السياسية[4]ومنطق الجماعات والمصالح.

وإذا كان الاستقطاب محليا وكانت الأطراف المتصارعة تتصارع داخل حدود الوطن وعلى أرضية الشراكة في اللعبة الديمقراطية بعيدا عن التدخلات الخارجية، فإنه يبقى في حدود الظاهرة السياسية العادية. أما إذا كان غير ذلك، فبإمكانه أن يحوّل البلد إلى كتلة متهالكة من العصبيات الدينية والقبلية والثقافية والإيديولوجية المتناحرة.

2.1 أشكال الاستقطاب السياسي

إن للاستقطاب السياسي أوجها مختلفة وأشكالا متعددة، وكلما تعددت هذه الأشكال في الدولة الواحدة كلما كانت التهديدات أكبر، ونذكر من بين هذه الأشكال مايلي:

- **استقطاب إيديولوجي:** يمكن أن يتخذ شكل صراع بين إيديولوجيتين أو عدة ايديولوجيات مختلفة، وكل إيديولوجية تستمد عناصر الحياة من بعض الخصوصيات والمرجعيات أو

---

[1] معجم المعاني الجامع، تم تصفح الموقع يوم: 20ديسمبر2017 https://www.almaany.com/ar/dict/ar

[2] ماجد رمضان، "الاستقطاب السياسي"، تم تصفح الموقع يوم: 20 ديسمبر2017 www.sassapost.com

[3] ياسر غريب، "هل يسبب الانترنت الاستقطاب السياسي"، تم تصفح الموقع يوم: 2018/1/20 https://www.alaraby.co.uk

[4] عمرو عبد الكريم، "الاستقطاب السياسي بعد الثورة"، تم تصفح الموقع يوم: 2016/4/13 https://www.masress.com/almesryoon/62215

من نظم فكرية كلية مغلقة. وكان جيوفاني سارتوري قد اعتمد سنة 1976 على معيار الاستقطاب الإيديولوجي في تصنيفه للأنظمة الحزبية، فوجود استقطاب من هذا النوع يؤدي بحسبه إما إلى ثنائية حزبية أو تعددية معتدلة أو نظام حزبي متعددة الأقطاب[5].

- **استقطاب قبلي:** إنّ التعصب للانتماء القبلي على حساب الولاء للوطن يعد مدخلا لتجذير الانقسام داخل مكونات المجتمع وتوسيع دائرة تباعدها عن بعضها البعض، من أجل تحقيق مكاسب سياسية بالدرجة الأولى[6]، كما هو الحال في ليبيا التي عرفت استقطابا قبليا حادا بعد سقوط نظام العقيد معمر القذافي بسبب الطبيعة القبلية المتجذرة في هذا البلد، فاستغلال الولاء القبلي واستخدامُه كمحرك أساسي في تشكيل معادلات سياسية هو من أوصل ليبيا اليوم إلى مرحلة التعصب والفتنة القبلية والحرب الأهلية.
- **استقطاب حزبي:** يؤدي إلى المزيد من التفتيت في المجتمع ويضعف من ترابطه، ويشتد أكثر خلال المواعيد الانتخابية، ويستمر أحيانا في بعض الدول إلى ما بعد الانتخابات.
- **استقطاب ديني طائفي:** يكون الدين كعامل من عوامل الانقسام والاستقطاب السياسي بسبب الاختلاف في الديانة أو اختلاف في المذاهب.
- **استقطاب ثقافي:** يكون بوجود ثقافتين أو أكثر مختلفتين في كثير من الأمور ولا تتواصلان مع بعضهما البعض، ويحدث الاستقطاب الثقافي الذي يمكن أن يؤدي إلى انقسام مجتمعي كبير مع تزايد حدته عندما تفشل الدولة الوطنية في بلورة هوية وطنية جامعة، وعجزها عن انجاز مشروع سياسي يهيمن على الوعي الجماعي ويشغله عن الصراع.
- **استقطاب إقليمي ودولي:** يقصد به صراع بين الوحدات المكونة للنظم الإقليمية والدولية خصوصا مع تَعولم المجتمعات، وتزايد احتكاكها ببعضها أو بين النظم الفرعية للنظام الدولي[7].

3.1 أسباب انتشار الاستقطاب السياسي

إن بروز ظاهرة الاستقطاب السياسي ليست خاصة بالمجتمعات العربية فحسب، بل هي ظاهرة موجودة في كل المجتمعات بما فيها الأنظمة الديمقراطية، لكن الاختلاف بين الاستقطاب الموجود في الدول الديمقراطية والدول الشمولية والسلطوية هو أن للدول الديمقراطية أطرا قانونية ومؤسسات لا تترك الاستقطاب يتحول إلى مهدد لأمنها واستقرارها أو وحدتها، بينما الاستقطاب الموجود في الأنظمة الشمولية والسلطوية فيتم استغلاله وإذكائه أكثر بين مختلف مكونات مجتمعات هذه الدول لإضعافها والحيلولة دون توحدها ضد السلطة، هو ما يعمق الانقسامات داخل مجتمعات هذه الدول، بما فيها الدول العربية. فبمجرد سقوط بعض رؤوس هذه الأنظمة مع بداية عام2011 حتى عادت هذه الظاهرة إلى البروز والانتشار أكثر، لاسيما في الدول التي شهدت انتفاضات شعبية. فما

---

[5] Mathieu VIEIRA, " LES SYSTEMES PARTISANS", consulté le 5/1/2018, **philoscsoc.ulb.be/sites/default/files/Contenu/Cours/cours-vieira-1.ppt**

[6] منى عبد الفتاح، "الاستقطاب السياسي في السودان"، تم تصفح الموقع يوم: 2018/1/20 **http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2015/2/17**

[7] برهان غليون، "الاستقطاب السياسي العربي بين المعارضة والموالاة"، تم تصفح الموقع يوم: 22ديسمبر 2017 **www.siironline.org/alabwab/makalat§mohadarat/966.htm**

الأسباب الحقيقية وراء انتشار هذه الظاهرة في منطقة شمال إفريقيا بعد انتفاضات "الربيع العربي" واستعصائها في بعض الدول أكثر من غيرها؟

في الحقيقة لا يوجد هناك سبب واحد وراء انتشار الاستقطاب السياسي في المنطقة العربية ككل ومنطقة شمال إفريقيا على الخصوص وإنما هناك مجموعة من الأسباب التي ساهمت بشكل كبير في الرفع من مستواه أكثر بعد انتفاضات "الربيع العربي"، ونذكر من ذلك ما يلي[8]:

- انعدام الثقة بين القوى السياسية، بسبب اختلاف المشاريع المجتمعية التي يحملها كل تيار، بالرغم من أنها تتقاسم نفس قضايا الاهتمام لكن الاختلاف في الأولويات فقط.
- اختلاف الرؤى التقييمية والمتناقضة أحيانا لمختلف القضايا.
- فشل النخب السياسية في احتواء المسائل الخلافية وتأخرها في الوصول إلى حلول توافقية مستندة في ذلك على مقررات مخرجات الحوار الوطني واتفاق السلام والشراكة الوطنية.
- الصراع على السلطة وسعي كل طرف فرض هيمنته على الآخر.
- افتقار بعض النخب السياسية للنضج الفكري اللازم للحيلولة دون تكرار الأزمات.
- غياب التقاليد الديمقراطية داخل هذه المجتمعات، فالديمقراطية ليست ديكتاتورية الأغلبية كما يعتقد البعض، وإنما هي ثقافة التوافق.
- التفتّت داخل قوى الاستقطاب نفسِها، بحيث يوجد أكثر من يسار وأكثر من ليبرالية وأكثر من إسلام سياسي وأكثر من علمانية داخل المجتمعات.
- غياب النقد الذاتي الحقيقي (مراجعات فكرية) وهيمنة لغة الإقصاء.
- غياب مجتمع مدني فعال وناضج في جل دول المنطقة بسبب تغييبه طيلة فترة الحكم الاستبدادي، بالرغم من أنه بإمكانه أن يلعب دور الحَكَم بين قوى الاستقطاب مثلما حدث في تونس، فما زاد من حدة الاستقطاب هو الموقف السلبي للكتلة المحايدة أو المتحركة التي من المفترض أن تقف موقف الحكم بين الأطراف ذات التوجهات المختلفة وهذا لأسباب عديدة أهمها عدم تعودها التعبير عن إرادتها بحرية طيلة فترة الحكم الاستبدادي[9].
- الانتشار الواسع لتكنولوجيات الاتصال الحديثة ووسائط التواصل الاجتماعي التي جعلت تدفق الأفكار والمعارف غير محدود كمًّا ونوعًا، فعوض أن تكون هذه الوسائط وسيلة لصهر مجتمعية فقد أصبحت أداة لإفراز جماعات متصارعة أحيانا، وأداة لتفتيت المجتمعات وشرذمتها، فعادة ما يكون لها تأثير تفكيكي. وفي السياق ذاته، نشرت صحيفة واشنطن بوست دراسة بينت فيها الدور الذي لعبته شبكات التواصل في تقويض عملية التحول الديمقراطي في مصر، من خلال تعزيز الانقسام ونشر الخوف والعداوة بين مختلف المجموعات السياسية خلال انتفاضة 25 يناير 2011 بعد أن ساهمت شبكات التواصل

---

[8] محمد بسيوني عبد الحليم، "مآلات أزمة الإعلان الدستوري"، تم تصفح الموقع يوم: 2017/12/20. http://www.siyassa.org.eg/NEWS/2820.aspx

[9] لؤي المدهون، محررا، "تمثلات الخطاب السياسي وحدود التطبيق في تجارب الربيع العربي" ، تم تصفح الموقع يوم:2018/1/8 http://ar.qantara.de

الاجتماعي في تقارب هذه المجموعات وانصهارها خلال الانتفاضات الشعبية، فقد لعبت هذه الوسائل دورا بارزا في نقل صور ومعلومات مخيفة عن بعض أطياف المجتمع المصري وحتى تشويه صورتها. كما أشارت الدراسة إلى أن الانتفاضة المصرية في 25 يناير2011 صارت أنموذجا للاستخدام الناجح لشبكات التواصل الاجتماعي من أجل الإطاحة بنظام حكم سلطوي لكن هذا الدور انتهى بعد الإطاحة بالرئيس حسني مبارك لتتحول إلى أداة لإذكاء الاستقطاب السياسي خلال مرحلة حكم الرئيس الاخواني محمد مرسي، قبل أن ينتهي الأمر بالانقلاب عليه من قبل الجيش. وعليه، خلصت الدراسة إلى أن شبكات التواصل الاجتماعي ساهمت في انتشار الاستقطاب والخوف في مصر الأمر الذي قوض انتقالها الديمقراطي رغم أنها كما جاء في الدراسة ليست السبب الوحيد في فشل التحول الديمقراطي لكنها اعترضت طريق تدعيم الديمقراطية[10].

- بروز الثنائيات الإستقطابية الحادة كأنصار الفوضى وأنصار الاستقرار، تيار الإسلام السياسي والتيار العلماني، المدني والعسكري...
- تدخل قوى إقليمية ودولية لدعم تيار أو فصيل سياسي ما أو جهة معينة على حساب تيارات وفصائل وجهات أخرى، مما رفع من حدة الاستقطاب السياسي وهدد أمن واستقرار الدول التي عرفت تدخل تلك القوى في شؤونها الداخلية، كما حدث في ليبيا مثلا مع تدخل قوى إقليمية ودولية لدعم أطراف موالية لها، فنجد من جهة قطر وتركيا اللتين تدعمان مليشيات فجر ليبيا وحكومة طرابلس، وفي الجهة المقابلة نجد مصر والإمارات العربية المتحدة والسعودية الداعمة للمشير خليفة حفتر وحكومة طبرق[11]، بالإضافة إلى دعم عديد القوى الدولية لتيارات وجماعات مسلحة تعوّل عليها لتحقيق أجنداتها أولحماية مصالحها في المنطقة.

إنّ كل هذه الأسباب ساهمت، بشكل أو بآخر، في تعميق حالات الانقسام وتغذية حالة الاستقطاب السياسي في جل دول المنطقة.

4.1 المراحل التي مر بها الاستقطاب السياسي في منطقة شمال إفريقيا

لم يبدأ الاستقطاب في الحقل السياسي في المنطقة العربية ككل ومنطقة شمال إفريقيا على الخصوص مع اندلاع انتفاضات "الربيع العربي" في نهاية العام 2010 وبداية العام 2011، بل كان موجودا قبل هذا التاريخ، إلا أنه لم يكن بنفس الحدة التي هو عليها اليوم في بعض بلدان المنطقة، لكن أحداث" الربيع العربي" عمقت فقط هوة الخلافات بين مختلف الاتجاهات التي كانت قائمة منذ زمن وزادت.

1.4.1 الاستقطاب السياسي ما قبل اندلاع انتفاضات "الربيع العربي"

عملت الأنظمة التسلطية على إذكاء الاستقطاب داخل مجتمعاتها واستغلته لتأمين بقائها بطريقة غير مشروعة، فقد عرفت أغلب دول شمال إفريقيا قبل اندلاع انتفاضات "الربيع العربي" ثنائية استقطابية صلبة

---

[10] ب ك، " كيف قوضت وسائل التواصل الاجتماعي والتحول الديمقراطي في مصر" ، تم تصفح الموقع يوم: 23 ديسمبر 2017. **www.jiurnas.com/Darwin_poste/post/35948**

[11] La Tunisie des frontières (II) : terrorisme et polarisation régionale **Crisis Group Briefing Moyen-Orient et Afrique du Nord** N°41, 21 octobre 2014,p15.

(سلطوية-اسلاموية)، وكانت شعوب المنطقة مخيّرة بين هذين المكونين الصلبين فإما الرضا بنظم حكم تسلطية وإما الخضوع لإسلام سياسي متشدد، لكن بعد انتفاضات "الربيع العربي" تفككت هذه الثنائية الاستقطابية الصلبة إلى حد ما وظهرت استقطابات أخرى[12].

وعلى العموم، فان ما ميز حالة الاستقطاب في منطقة شمال إفريقيا قبل اندلاع انتفاضات "الربيع العربي" نقطتان أساسيتان هما:

- استقطاب نخبوي لم ينتقل إلى مكونات المجتمع.
- استقطاب متحكَّم فيه وموَّجه من قبل الأنظمة التسلطية بناء على سياسة فرّق تسد.

2.4.1 الاستقطاب السياسي إبان الانتفاضات الشعبية

استطاعت انتفاضات "الربيع العربي" والحراك الشعبي الذي عرفته كل من تونس ومصر وليبيا والمغرب أن تُوَّحد أغلب قوى المجتمع، فحدث تماه وانصهار بين عديد المكونات المجتمعية ومختلف التيارات السياسية وتوحدها وراء هدف واحد وهو إسقاط عدوها المشترك المتمثل في الأنظمة الاستبدادية التي قمعت جل القوى تقريبا، بل وعملت في أحيان كثيرة على تشجيع الاستقطاب السياسي في إطار سياسة فرق تسد وتخويف كل طرف بطرف آخر.

[12] صلاح سالم، "نهاية الاستقطاب الثقافي وبداية الصراع السياسي"، تم تصفح الموقع يوم:2018/1/12.
www.ademocracynet.com/index.php?page=articles&id=2462

وقد تجلى تقارب تلك الأطراف أساسا في ميادين الإعتصامات التي جمعت مختلف الأطياف السياسية من إسلامي إلى ليبرالي إلى علماني، إلى يساري... كما جمعت أيضا المسلم والمسيحي إلا أن هذا التوافق سرعان ما خمد مع تراجع موجة الانتفاضات الشعبية[13].

3.4.1 الاستقطاب السياسي بعد انتفاضات "الربيع العربي"

ما إن وضعت الانتفاضات الشعبية أوزارها في المنطقة بعد تمكنها من إسقاط رؤوس أنظمة ثلاث دول هي تونس ومصر وليبيا حتى عادت مشكلة الاستقطاب إلى الظهور من جديد وبأكثر حدة مما كانت عليه قبل الانتفاضات، لتفوت بذلك هذه التيارات فرصة تاريخية على نفسها في بناء الثقة فيما بينها، والسبب في ذلك يعود أساسا إلى أن جل هذه التيارات تتبنى القيم الديمقراطية ومبادئها في خطاباتها فقط لكنها فشلت في أول امتحان لها عند ممارستها على أرض الواقع، فالخطاب لا يعكس دائما الممارسة، وهذا ما حدث في مصر حيث وصل الإخوان المسلمين إلى الحكم بدعم من اليساريين والليبراليين لكنهم سرعان ما تنكروا لحلفائهم باسم ديكتاتورية الصندوق بعد الفوز الذي حققوه خلال الانتخابات البرلمانية والرئاسية[14].

فمصر شهدت بعد تولي الرئيس محمد مرسي السلطة استقطابا سياسيا غير مسبوق، انتهى بالإطاحة بحكمه بعد حوالي سنة من توليه الرئاسة، والسبب في ذلك أن الرئيس محمد مرسي لم يبذل جهدا كبيرا لتقليص حدة الانقسام بين معسكر الإسلاميين وبين الليبراليين والعلمانيين، خصوصا بعد إصدار إعلانه الدستوري المثير للجدل وزيادة إحكام قبضة الإخوان على مفاصل الدولة بشكل اقصائي كما يرى ذلك خصومهم السياسيون، مما جعل الليبراليين والعلمانيين يتكتلون

[13] لؤي المدهون، محررا "، **مرجع سابق.**
[14] المرجع نفسه.

ضدهم، وهو الصراع الذي استغلته القوات المسلحة للإطاحة بحكم الإخوان والانقلاب على الرئيس محمد مرسي. فلم يتردد خصومهم من اليساريين والليبراليين والعلمانيين في الاصطفاف إلى جانب الانقلابيين ودعمهم.

نفس السيناريو المصري كاد أن يتكرر في تونس لولا وعي نخبتها السياسية، فقد شهدت هي الأخرى استقطابا حادا بسبب الصراعات الإيديولوجية والسياسية حول القضايا الجوهرية التي رافقت عملية إعداد الدستور[15]، فعند نجاح حركة النهضة ومحاولتها تطبيق مشروعها المجتمعي وتكريسه في الدستور انقلب عليهم اليساريون والعلمانيون الذين تحالفوا مع بقايا نظام الرئيس زين العابدين بن علي ووقفوا ضدهم وضغطوا عليهم للتخلي عن السلطة[16]. لكن سرعان ما تراجعت حدة الاستقطاب الإيديولوجي والحزبي فيها بعد الانتخابات التشريعية والرئاسية التي جرت عام 2014 بعد التحالف الذي حصل بين حزب نداء تونس والنهضة[17]، وبروز شكل استقطاب آخر بين الطبقة السياسية بجميع مكوناتها والمناطق الأكثر تهميشا وفقرا[18]، ترجمته عودة الاحتجاجات العنيفة إلى الشارع، كان آخرها احتجاجات جانفي 2018.

والأخطر في كل ذلك أن الاستقطاب السياسي استطاع أن يتطور في بعض دول المنطقة إلى صراع مسلح مثلما هو الشأن بالنسبة للحالة الليبية وبشكل أقل في الحالة المصرية.

فبالنسبة للحالة الليبية، تزايدت حدة الانقسامات والخلافات السياسية فيها أكثر في المرحلة التي تلت سقوط نظام العقيد معمر القذافي، ومن الأسباب التي أدت إلى ذلك نذكر ما يلي:

- انهيار القبضة الأمنية والتسلطية لنظام معمر القذافي.
- ضعف أداء النخب السياسية وعجزها عن بناء توافق وطني حقيقي وتفضيل النخب المتنافسة والمتصارعة مصالح قبائلها ومناطقها وأحزابها على حساب المصالح الوطنية التي غابت أو تكاد أن تغيب[19].
- التدخلات الإقليمية والدولية التي لعبت دورا كبيرا في تغذية الاستقطاب المحلي خدمة لأجنداتها في المنطقة.

بالمقابل، عرفت دول أخرى كالمغرب والجزائر كيف تتجاوز حالة الاستقطاب التي عاشتها لاختلافها عن الحالة الليبية، لأن تشرذم النخبة في الحالة الليبية لا يرجع إلى خلافات في وجهات نظر سياسية كما هو الشأن بالنسبة للحالات الثلاث السابقة، بل سببه انقسامات رأسية قبلية وجهوية وإيديولوجية، تتطلب جهدا ووعيا ووقتا لتجاوز حالة الانقسامات تلك.

[15] أحمد كرعود، "تونس هل يمهد الاستقطاب الى ارساء نظام تعددي أم هو مقدمة لتفاقم النزاعات حول السلطة"، الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية ، يناير 2015، ص. 7. تم تصفح الموقع يوم: 2018/1/12. **www.ademocracynet.com/Arabic/index.php?page=docs...id**

[16] لؤي المدهون، محررا، **مرجع سابق.**

[17] "Endiguer la dérive autoritaire en Tunisie", report n 18 /Middle Easte§North Africa 11 janvier2018. www.crisisgroupe.org vu le 21/1/2018

[18] سمير فرنجية، "تأثير الانقسامات الاجتماعية الداخلية على سير التحولات في البلدان العربية، الإطار المفاهيمي"، في **التطورات السياسية في البلدان العربية منذ عام 2011**، طارق متري، زياد ماجد، وآخرون، (بيروت: شرق الكتاب، 2016)، ص.124.

[19] علي الدين هلال، محررا، **حال الأمة العربية 2013-2014 مراجعات ما بعد التغيير**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014)، ص. 184.

2. طبيعة تأثير الاستقطاب السياسي على مسار التحولات السياسية الراهنة في شمال إفريقيا

تختلف درجة وطبيعة تأثير الاستقطاب السياسي على عملية التحول الديمقراطي من حالة إلى أخرى، لارتباطها بعدة عوامل بعضها بنيوية وأخرى نسقية، فهناك من يرى أن الاستقطاب يعد سببا من أسباب عرقلة مسار التحول نحو الديمقراطية، وهناك اتجاه ثان يرى أن الاستقطاب حالة طبيعية وصحية للثورة.

1.2 الاتجاه الأول: الاستقطاب سبب من أسباب عرقلة مسار التحول

يرجع البعض أسباب تعثر عملية التحول نحو الديمقراطية في بعض بلدان المنطقة التي عرفت انتفاضات شعبية إلى حالة الاستقطاب الحاد الذي شهدته هذه الأخيرة بكافة أنواعه وصوره (من استقطاب ديني، مذهبي، طائفي، عرقي ، سياسي، حزبي، إيديولوجي...)، وتسببه في إفشال كافة محاولات الوصول إلى توافقات والقيام بمصالحات وتسويات لكافة الخلافات والانقسامات السياسية على قاعدة التوافق الوطني.

فالاستقطاب، بحسب أنصار هذا الاتجاه، يعد حاجزا أمام مسار التحول الديمقراطي وانعكاسا لعدم النضج السياسي للنخب السياسية وعجزها عن بناء توافقات وطنية.

وعليه، فان الاستقطاب يهيئ بحسب هؤلاء جميع الشروط السياسية والنفسية التي تشعل فتيل النزاع الذي يمكن أن يؤدي إلى اندلاع حرب أهلية في أي لحظة، لأن استخدام الشارع (الحشد والحشد المضاد) عادة ما تكون له عواقب وخيمة، حيث يجعل التحكم في الجماهير أصعب وقد تتزايد معه احتمالات الانزلاق نحو العنف والعنف المضاد.

فاستشراء الاستقطاب وفق هذا الطرح يمكن اعتباره كمدخل لتجذير الانقسام داخل مكونات المجتمع، وتوسيع دائرة تباعده عن بعضه البعض، وهو ما قد يحوّل البلد إلى كتلة متهالكة من العصبيات الدينية والقبلية والجهوية والإيديولوجية والحزبية المتصارعة.

كما أنه يسمح بعودة الديكتاتورية والإتيان بالعسكرين إلى السلطة العسكر بحجة حل أزمة الاستقطاب وحماية البلد من التفكك، مثلما حدث في مصر بعد خروج آلاف المصريين يوم 30 جوان 2013 للمطالبة برحيل الرئيس محمد مرسي، وهو ما استغله الجيش للانقلاب على مرسي وإبعاده عن السلطة يوم 3 جويلية2013، فالاستقطاب يعد وسيلة هامة وآلية فعالة من بين الآليات التي يوظفها أتباع الأنظمة التسلطية القديمة للانقضاض والانقلاب وإجهاض مسار التحولات نحو أنظمة ديمقراطية حقيقية وإعادة إنتاج أنظمة تسلطية جديدة بدون الرأس القديم[20]، لأنه يستنزف جهد المجتمع وطاقاته ويطيل أمد الأزمة.

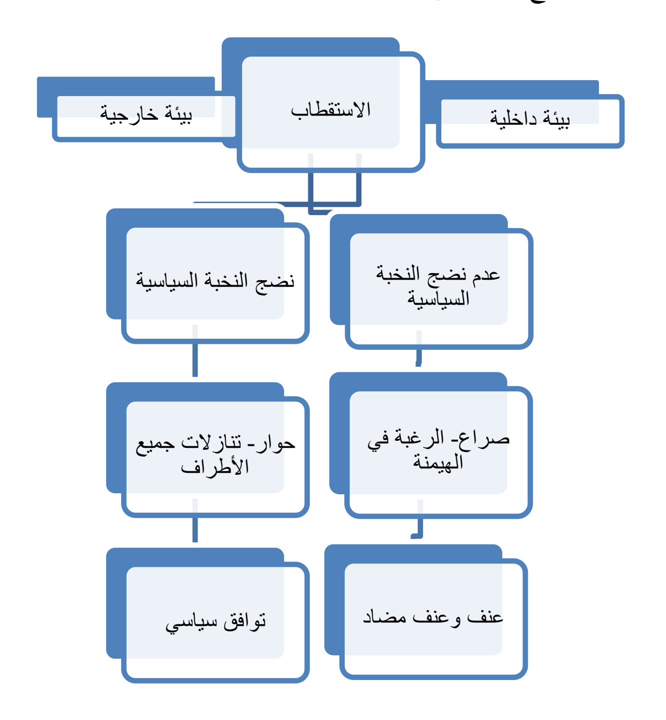
2.2 الاتجاه الثاني: الاستقطاب والانقسام أمر طبيعي وصحي للثورة

إن اختلاف الرؤى بين مختلف المكونات السياسية خلال مرحلة الانتقال الديمقراطي يتسبب عادة في الرفع أكثر من منسوب الاستقطاب، مما يؤدي في الكثير من الحالات إلى صراع لفترة من الزمن قد تطول أو تقصر بحسب ظروف وخصوصيات كل بلد. واشتداد هذه الرؤى في الصراع، بحسب أنصار هذا الاتجاه، قد يفضي إلى بروز طرف ثالث ضاغط على الكتل المتصارعة لبناء توافق، والبحث عما يحقق مصلحة المجتمع لتجاوز حالات الاستقطاب والتأسيس لما يعرف بالتوافق السياسي، وخير مثال على ذلك الحالة التونسية وبشكل أقل الحالة المغربية.

---

[20] محمد أبو عشمة، "مستقبل التحول الديمقراطي في العالم العربي وعلاقته بتحقيق التنمية الاقتصادية" تم تصفح الموقع يوم: 30/4/ 2015. http://democraticac.de/?p = 10102

ويوضح الشكل التالي[21] تأثير الاستقطاب على التحولات السياسية والمسارات التي يمكن أن يأخذها، والتي تتراوح بين الصراع والتوافق.



3. التوافق كآلية لاحتواء الاستقطاب السياسي وتحقيق استقرار الأوضاع بالمنطقة

يعتبر التوافق السياسي آلية مهمة لاحتواء الاستقطاب السياسي، وشرطا أساسيا لتحقيق استقرار الأوضاع السياسية والاجتماعية والأمنية في أي دولة تشهد تحولات سياسية، فقد أثبتت التجارب المقارنة للتحول الديمقراطي على الصعيد العالمي أن من الأسباب الرئيسة لنجاح عملية التحول في أي بلد هو الوصول إلى تحقيق توافق سياسي حول قواعد اللعبة السياسية واحترامها من قبل جميع الفاعلين خلال المراحل الانتقالية، بما يسمح للقوى السياسية بمختلف توجهاتها بالمشاركة في العملية السياسية دون إقصاء أو تهميش، ودون اصطفاف مهما كان نوعه لكتلة ضد أخرى، لتجنب مخاطر الاستقطاب السياسي وتداعياته[22].

فرغم حالة التجاذبات التي كانت بين الإسلاميين والعلمانيين في الحالة التونسية، إلا أن النخبة السياسية عرفت إلى حد ما كيف تتجاوز خلافاتها من خلال اتفاقها على تحرير دستور توافقي في أوائل عام 2014، وتمكنها من تنظيم انتخابات برلمانية ورئاسية ديمقراطية.

فتجربة التوافق السياسي بين أحزاب الترويكا في تونس ساعد بشكل كبير في إدارة مرحلة انتقالية شديدة التعقيد واستطاعت عن طريق ذلك تجاوز المرحلة بأقل ما يمكن من أضرار سياسية، بالمقابل مع ذلك عرف مسار التوافق انتكاسة حقيقية في ليبيا[23].

ومن العوامل التي عززت فرص بناء التوافق السياسي في تونس نذكر مايلي[24]:

- طبيعة النخبة السياسية التونسية وقدرتها على تجاوز خلافاتها رغم حالات الاستقطاب التي جرت بين العلمانيين والإسلاميين، وهذا ما تجلى في تركيبة الائتلاف الحاكم الذي قاد تونس عقب انتخابات أكتوبر 2011 والذي ضم حزب النهضة وحزبين علمانيين.
- المرونة التي أبداها حزب النهضة في التعامل مع مستجدات الحياة السياسية في تونس، وعدم سعيه للاستحواذ الكامل على السلطة كما فعل الإخوان المسلمين في مصر، وقد قبل التنازل عن رئاسته للحكومة لمصلحة تشكيل حكومة كفاءات

---

[21] الشكل من إعداد الباحث.

[22] علي الدين هلال، محررا، **مرجع سابق**، ص. 175.

[23] كمال القصير،" التوافق السياسي وبناء الدولة في التجارب المغاربية"، تم تصفح الموقع يوم 14/1/ 2018.
http://studies.aljazeera.net/ar/issues/2015/02/201525114459477586.html

[24] علي الدين هلال، محررا، **مرجع سابق**، ص ص.178-181.

وطنية مستقلة وكذا تخليه عن إدراج بعض المقترحات المتعلقة أساسا بمبادئ الشريعة الإسلامية في الدستور الجديد.

- حيوية وديناميةالمجتمع المدني في تونس ودوره في بناء التوافق الوطني لتجاوز حالة الاستقطاب بين مختلف الأقطاب السياسية، فلا أحد ينكر الدور المحوري الذي لعبته منظمات المجتمع المدني في تونس في تحصين المسار الانتقالي، نجد في طليعة تلك المنظمات الاتحاد العام التونسي للشغل، الهيئة الوطنية للمحامين، الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة، فقد قامت هذه المنظمات بدور كبير في جمع الفرقاء السياسيين حول طاولة الحوار الوطني في أكتوبر 2013 عندما تصاعدت حدة الخلافات والاستقطاب الحزبي حينها بين حزب النهضة وحلفائه، وحزب نداء تونس وحلفائه، الذين تشكلوا فيما عرف آنذاك بجبهة الإنقاذ، وأدى في النهاية إلى التوافق السياسي[25].
- حياد الجيش وعدم تدخله في الحياة السياسية وبقائه على نفس المسافة بين مختلف التيارات السياسية.

في المغرب أيضا حدث توافق سياسي بين الإسلاميين والمؤسسة الملكية بعد فوز حزب العدالة والتنمية في الانتخابات البرلمانية التي جرت في 25 نوفمبر 2011 وكذا الانتخابات التي جرت في 7 أكتوبر 2016 وقد حقق هذا التوافق نجاعة سياسية كبيرة استطاعت أن تحقق من خلاله المغرب استقرارا سياسيا.

1.3 شروط تحقيق التوافق السياسي

لتحقيق التوافق السياسي في أي دولة تعاني من مشكل الاستقطاب لابد من توفر مجموعة من الشروط نذكر منها مايلي[26]:

- لابد من توفير البيئة السياسية والاجتماعية والثقافية الحاضنة، لاسيما في البلدان التي تمتلك نسيجا اجتماعيا متعددا، فلابد إذن من تحقيق تقارب اجتماعي وفكري بين الأطراف المختلفة أو المتنازعة لتسهيل تحقيق توافق سياسي فيما بينها.
- ضرورة التقليل من تأثير المعطى الأيديولوجي في بناء الشراكة حول السلطة وتقاسم الأدوار السياسية، والتركيز بدل ذلك التوافق على قاعدة برامج اقتصادية وسياسية مشتركة، ولنا في الحالة الليبية خير مثال على ذلك، حيث ظهر دور الاختلاف الإيديولوجي في فشل تحقيق التوافق السياسي بين مختلف الأطراف الليبية.
- عدم كفاية الاحتكام لمعيار نتائج الانتخابات والنسب التي تفرزها كأسلوب وحيد للحكم وإدارة السلطة، فقد أثبتت تجارب إدارة السلطة وإدارة المراحل الانتقالية في بعض دول شمال إفريقيا بعد الانتفاضات الشعبية أن الاحتكام لمعيار النتائج الانتخابية ومنح الفائز في الانتخابات إمكانية الحكم بشكل منفرد وإقصاء باقي المكونات السياسية غير كاف لوحده لتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي، والحالة المصرية تؤكد ذلك، بعد لجوء حزب الحرية والعدالة الذراع السياسية لجماعة الإخوان المسلمين إلى الحكم بشكل منفرد بعد فوزه في الانتخابات البرلمانية

---

[25] سمير فرنجية، **مرجع سابق**، ص ص.19.18.

[26] كمال القصير، **مرجع سابق**.

والرئاسية التي جرت عام 2012 مما دفع بخصومهم السياسيين إلى تشكيل جبهة معارضة لحكمهم وخروج عشرات الآلاف من المصريين إلى الشوارع في 30 جوان 2013 للمطالبة برحيل الرئيس محمد مرسي وهو ما استغله الجيش والانقلاب عليه وعزله في 3 جويلية 2013.

- إن تحقيق التوافق السياسي يقتضي احتواء أجهزة الدولة العميقة، بحيث يجب أن لا تقف منهجية الشراكة السياسية على محاولات التقريب والجمع بين الفاعلين السياسيين المختلفين، بل يجب أن تشمل أيضا قوى الدولة العميقة وإدارتها، لأن هناك تجارب أثبتت أنه في الكثير من الأحيان يفشل مسار التوافق بين السياسيين بسبب عراقيل أجهزة الدولة العميقة وإدارتها.
- إن المنهج التوافقي إن لم يتحول إلى ثقافة سياسية واجتماعية فإنه يبقى بحاجة دائمة إلى جهة ترعاه وتضمن استقراره ونجاحه، وفي حال تراجع نفوذ الجهة الراعية للتوافق السياسي سيكون عرضة للانهيار في أي لحظة. وعليه فان أحسن طريقة للحفاظ على ديمومة هذا المنهج هو تحويله إلى ثقافة سياسية واجتماعية تتجاوز كونه أداة برغماتية مصلحية ترتبط بإدارة مراحل محددة.

4. مستقبل التحولات السياسية الراهنة في شمال إفريقيا في ظل الاستقطاب السياسي

يرى بعض الباحثين أن استعصاء الاستقطاب بكافة أنواعه وصوره وانتشاره في بلدان شمال إفريقيا على العموم والبلدان التي شهدت انتفاضات "الربيع العربي" على الخصوص من الأسباب الرئيسة وراء تعثر مسار التحول الديمقراطي فيها، على اعتبار أن الاستقطاب السياسي تسبب في إفشال عديد محاولات الوصول إلى التوافق السياسي بين مختلف التيارات السياسية وبناء ديمقراطية توافقية في كل تلك الدول عدا تونس.

فقد أضحى الاستقطاب السياسي وسيلة وآلية من الآليات التي يوظفها أتباع الأنظمة السلطوية القديمة بغرض إجهاض مسار التحولات السياسية في بلدانهم وإعادة إنتاج تلك الأنظمة مرة أخرى، أو إنشاء أنظمة أكثر تسلطا من الأنظمة القديمة كما هو الشأن بالنسبة للحالة المصرية[27].

إنّ السبيل الوحيد لحلّ معضلة بناء الدولة الوطنية وتأسيس أنظمة ديمقراطية في دول شمال إفريقيا لا سيما تلك التي شهدت انتفاضات "الربيع العربي" هو تجاوز حالات الاستقطاب السياسي الذي تعرفه، والقيام بمصالحات وتسويات لكل الخلافات والانقسامات السياسية على أساس قاعدة التوافق الوطني[28].

ولا يتحقق التوافق في بناء السلطة في هذه الدول ما لم تتوفر بيئة سياسية واجتماعية وثقافية حاضنة بعيدة عن أي استقطاب مهما كان نوعه، وهو ما تم بالفعل إلى حد ما بالنسبة للحالتين التونسية والمغربية.

1.4 آليات تجاوز مشكلة الاستقطاب السياسي في دول شمال إفريقيا

لتجاوز حالة الاستقطاب السياسي الحاد الذي تشهده بعض دول شمال إفريقيا في الوقت الراهن، والذي بدأ يأخذ منحى آخر بعيدا عن مصالح الوطن، والانتماء للهوية الوطنية الجامعة والموحدة، بعد تعثر مسار التحول السياسي في بعضها(ليبيا) والتراجع عن ما وصف بالمكاسب والإنجازات التي حققتها الانتفاضات

---

[27] أبو الحسن بشير عمر، "دراسة حول مستقبل مسار التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي واشكالياته في ظل المتغيرات"، تم تصفح الموقع يوم:2018/1/14. **http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=431302**

[28] علي الدين هلال، محررا، **مرجع سابق**.

الشعبية في بعضها الآخر(مصر)، فلا بد من توفر مجموعة من العناصر حتى يكون الاستقطاب عاملا مساعدا ودافعا لإنجاح التحولات السياسية في المنطقة نذكر من ذلك مايلي:

- ضرورة الدخول في حوارات فكرية سياسية بين التيارات المتنافرة، وكمثال على ذلك ما قام به حزب النهضة التونسي الذي عمل على تطوير آليات التعاطي السياسي مع خصومه ومع منظمات المجتمع المدني بما جعلها تطور خطابها وأدائها السياسي لإثبات صدق اعتناقها للقيم والمبادئ الديمقراطية، وأنها حزب متفتح ومتسامح لمواجهة اتهامات خصومها بأنها تتخذ الديمقراطية مسلكا موصلا للسلطة وبعدها تتولى أسلمة المجتمع والدولة[29].
- وضع دستور توافقي يحقق تطلعات كل الأطراف السياسية بما يعزز النسيج الاجتماعي.
- التزام جميع الأطراف وخاصة الحكومة باحترام الدستور المتوافق عليه[30].
- تعزيز الثقافة الديمقراطية وتكريس ثقافة التنافس لا الإقصاء.
- ضرورة اقتناع كل طرف في هذه الدول بأنه لا يمتلك من الشرعية الشعبية لفرض نموذجه المجتمعي.
- ضرورة الاتفاق على مبادئ الديمقراطية الأساسية كمرجعية مشتركة وكآلية لإدارة الخلافات، فوجود مثل هذه المرجعيات والاحتكام إليها هي التي جعلت الدول المتقدمة تحسم صراعاتها بطرق حضارية بعيدا عن العنف والإقصاء.
- الاعتراف بمنظمات المجتمع المدني كشريك أساسي في بناء مؤسسات الدولة الديمقراطية، وإشراكها في الحوار الداخلي كحكم وليس كطرف في الصراع.
- الحل في ظهور نخبة جديدة تخلق نوعا من المعارضة الموضوعية تكون أكثر قدرة على التفاهم والحوار مع جميع الأطراف، فلابد من أن تلعب النخبة دورا ايجابيا لتكوين تيار ثالث بإمكانه خلق حالة التوازن بين القوى الموجودة.
- ضرورة الابتعاد قدر المستطاع على سياسة تصنيف المجتمع مهما كانت طبيعته (سياسي، إيديولوجي، جهوي، قبلي....).
- يجب إدارة الاختلاف والتنوع والتعدد في المجتمع بطريقة رشيدة، فلا يجب إدانة الاختلاف والتنوع والتعدد وإلغائه الذي يكون عادة عنيفا، بل يجب الإقرار بهذا الواقع واحترامه، والعمل على إدارته إدارة رشيدة في إطار توافق سياسي وطني، لأن التحدي الحقيقي الذي يواجه أغلب دول المنطقة هو كيف يمكن لكل قواها السياسية والاجتماعية العيش معًا، باحترام اختلافات أفكارهم وانتماءاتهم الدينية والإثنية والثقافية والسياسية[31].
- تحقيق مصالحة فعلية لتفادي مبررات توظيف جراح الماضي في التنافس السياسي[32].

الخاتمة

[29] محمد الحاج سالم، الإسلام السياسي في تونس بين الانتظام الإيديولوجي ومتطلبات الحركات الاجتماعية، في **التطورات السياسية في البلدان العربية منذ عام 2011**، طارق متري، زياد ماجد، وآخرون، (بيروت: شرق الكتاب، 2016)، ص. 144.

[30] أحمد كرعود، **مرجع سابق**، ص. 8.

[31] سمير فرنجية، **مرجع سابق**، ص ص. 20.19.

[32] أحمد كرعود، **مرجع سابق**، ص. 8.

لقد أثبتت التجارب المقارنة للتحول الديمقراطي على الصعيد العالمي أن من الأسباب الرئيسة لنجاح عملية التحول في أي بلد هو الوصول إلى توافق وطني خلال مراحل الانتقال الديمقراطي حول قواعد اللعبة السياسية، واحترامها من قبل جميع الفاعلين السياسيين، بما يسمح لجميع القوى السياسية والاجتماعية بالمشاركة في العملية السياسية دون إقصاء أو تهميش لأي طرف أو تيار أو فريق أو فصيل، ودون اصطفاف مهما كان نوعه لكتلة ضد أخرى لتجنب مخاطر الاستقطاب السياسي وتداعياتِه.

كما تبين أن الاستقطابَ السياسي سلاحٌ ذو حدين: فمثلما قد يتسبب في إفشال كل محاولات الوصول إلى التوافق السياسي وتجاوز الخلافات بين مختلف التيارات السياسية وبناء ديمقراطية توافقية، ويتحول بذلك إلى وسيلة وآلية يوظفها أتباع الأنظمة التسلطية القديمة بغرض إجهاض مسار التحول الديمقراطي وإعادة إنتاج تلك الأنظمة في ثوب جديد، فيمكن لهذا الاستقطاب أن يكون أيضا سببا من أسباب تجاوز الخلافات والانقسامات وبناء ديمقراطية توافقية، إن توفرت البيئة السياسية والاجتماعية والثقافية الحاضنة لذلك، والحالة التونسية أنموذج لذلك. فالمشكل إذن ليس في استشراء الاستقطاب ووجود هذا المناخ وإنما في استمراريته.

قائمة المراجع

– سالم، محمد الحاج، "الإسلام السياسي في تونس بين الانتظام الإيديولوجي ومتطلبات الحركات الاجتماعية"، في **التطورات السياسية في البلدان العربية منذ عام 2011**، طارق متري، زياد ماجد، وآخرون، بيروت: شرق الكتاب، 2016.

– فرنجية، سمير، "تأثير الانقسامات الاجتماعية الداخلية على سير التحولات في البلدان العربية، الإطار المفاهيمي"، في **التطورات السياسية في البلدان العربية منذ عام 2011**، طارق متري، زياد ماجد، وآخرون، بيروت: شرق الكتاب، 2016.

– هلال، علي الدين، محررا، **حال الأمة العربية 2013-2014 مراجعات ما بعد التغيير**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014.

- "La Tunisie des frontières (II) : terrorisme et polarisation régionale" **Crisis Group Briefing Moyen-Orient et Afrique du Nord** N°41, 21 octobre 2014.

– أبو عشمة، محمد، "مستقبل التحول الديمقراطي في العالم العربي وعلاقته بتحقيق التنمية الاقتصادية" تم تصفح الموقع يوم: 4/30/ 2015.
http://democraticac.de/?p= 10102

– "كيف قوضت وسائل التواصل الاجتماعي والتحول الديمقراطي في مصر" ، تم تصفح الموقع يوم: 23 ديسمبر 2017.
www.jiurnas.com/Darwin_poste/post/35948

– سالم، صلاح، " نهاية الاستقطاب الثقافي وبداية الصراع السياسي"، تم تصفح الموقع يوم:2018/1/12.
www.ademocracynet.com/index.php?page=articles&id=2462

– معجم المعاني الجامع، تم تصفح الموقع يوم: 20ديسمبر2017
https://www.almaany.com/ar/dict/ar

- رمضان، ماجد، "الاستقطاب السياسي"، تم تصفح الموقع يوم: 20 ديسمبر2017 **www.sassapost.com**

- غريب، ياسر، "هل يسبب الانترنت الاستقطاب السياسي"، تم تصفح الموقع يوم: 2018/1/20. **https://www.alaraby.co.uk**

- عبد الكريم، عمرو، "الاستقطاب السياسي بعد الثورة"، تم تصفح الموقع يوم: 2016/4/13. **https://www.masress.com/almesryoon/62215**

- عبد الفتاح، منى، "الاستقطاب السياسي في السودان"، تم تصفح الموقع يوم: 2018/1/20. **http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2015/2/17**

- غليون، برهان، "الاستقطاب السياسي العربي بين المعارضة والموالاة"، تم تصفح الموقع يوم: 22ديسمبر 2017. **www.siironline.org/alabwab/makalat§mohadarat/966.htm**

- عبد الحليم، محمد بسيوني، "مآلات أزمة الإعلان الدستوري"، تم تصفح الموقع يوم: 2017/12/20 **http://www.siyassa.org.eg/NEWS/2820.aspx**

- المدهون، لؤي، محررا، "تمثلات الخطاب السياسي وحدود التطبيق في تجارب الربيع العربي" ، تم تصفح الموقع يوم:2018/1/8 **http://ar.qantara.de**

- كرعود، أحمد، "تونس هل يمهد الاستقطاب الى ارساء نظام تعددي أم هو مقدمة لتفاقم النزاعات حول السلطة"، الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية ، يناير 2015، تم تصفح الموقع يوم: 2018/1/12. **www.ademocracynet.com/Arabic/index.php?page=docs...id**

- القصير، كمال، " التوافق السياسي وبناء الدولة في التجارب المغاربية"، تم تصفح الموقع يوم 1/14/ 2018. **http://studies.aljazeera.net/ar/issues/2015/02/201525114459477586.html**

- عمر، أبو الحسن بشير، "دراسة حول مستقبل مسار التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي واشكالياته في ظل المتغيرات"، تم تصفح الموقع يوم:2018/1/14. **http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=431302**

- "Endiguer la dérive autoritaire en Tunisie", report n 18 /Middle Easte§North Africa 11 janvier2018 **www.crisisgroupe.org** vue le 21/1/2018.

- VIEIRA, Mathieu, "LES SYSTEMES PARTISANS",vue le 5/1/2018. **philoscsoc.ulb.be/sites/default/files/Contenu/Cours/cours-vieira-1.ppt**